جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦٠)

أثر تغييرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية

ديسمبر ١٩٩٠

" المحتويـــــات "

الموضـــــوع	الصفحـة
١ ـ مقدمـــــة :	
٢ ـ الفصل الأول : تكلفة المكون الاجنبى فى تكلفة الانتاج الزراعى	١
١ ـ تمهيـــد	١
٢ ـ هيكل تكلفة الانتاج الزراعى النباتـــى	٢
٣ ـ تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الانتاج	٤
(٣ـ١) المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الآلات والمعدات الزراعيـــة	٤
(٣ـ٢) المكون الاجنبى المباشر فى تكلفـــة الاسمدة الكيماويـــة	١١
(٣ـ٣) المكون الاجنبى المباشر فى تكلفـــة المبيدات الزراعيـــة	١٩
٤ ـ تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة الانتاج .	٢٤
(٤ـ١) المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفـــة الآلات والمعدات الزراعيـــة	٢٤
(٤ـ٢) المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفـــة الأسمدة الكيماويـــة	٢٥
(٤ـ٣) المكون الأجنبى غير المباشر فى تكاليف المبيدات الزراعيـــة	٢٧

الموضـــــوع	الصفحـــة

٥ ــ تكلفة المكون الأجنبى فى بذور وثمار التقاوى ٣٠
٦ ــ تكلفة المكون الاجنبى والمحلى فى التكاليف الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى ٣١
٧ ــ تكلفة المكون الاجنبى فى الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى ٣٧

الفصل الثانى : أسعار الصرف وتأثير تغيراتها على القطاع الزراعى : ٤٢

١ ــ تمهيـــــد ٤٢
٢ ــ أسعار الصرف المطبقة فى المعاملات التجاريـــــة الزراعيـــة ٤٢
٣ ــ حجم المكون الأجنبى فى تكاليف الانتاج الزراعى ... ٤٧
٤ ــ أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة الانتاج الزراعى .. ٤٧
(٤ــ١) تكلفة المدخلات الزراعية الصناعية ٥٢
(٤ــ٢) التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى ٥٨
(٤ــ٣) الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج ٦٤
٥ ــ التغير فى سعر الصرف ، والدخل الزراعـــــى ، وتوزيعاتـــه ٦٨
٦ ــ الميزة النسبية للمحاصيل والدورات الزراعية البديلة بمنظور المنتج الزراعى ٧٤
٧ ــ أسعار المحاصيل الزراعية ، وأجور العمل البشرى الزراعـــى ٨١
٨ ــ الغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعى ، وتكلفـــــة الانتاج وأسعار الحاصلات الزراعية ٨٥

الموضـــــوع	الصفحـــه

٩ ـ تعديل أسعار الصرف بالنسبة للصادرات ، والواردات الزراعية ٩٣

٤ ـ الفصل الثالث : التغير فى أسعار الصرف ، والاستهلاك الغذائى : ١٠١

١ ـ تمهيـــد ١٠١

٢ ـ اتجاهات الاستهلاك الغذائى فى الفـــترة التاريخية الماضية ١٠١

٣ ـ الاتجاهات المتوقعة للاستهلاك الغذائى مع تغير أسعار الصرف وأرتفاع أسعار السلـــع الغذائية ١٠٦

٥ ـ نتائج وتوصيات ١١٧

٦ ـ ملحـــق .....

٧ ـ مراجـــع .....

" مقدمـــــــة "

يدور البحث حاليا حول تصحيح مسار الاقتصاد القومى المصرى ، ومن المحاور الاساسية التى تستند اليها اجراءات التصحيح ، اتجاه السياسة الاقتصادية الى تغير سعر الصـــرف للنقد الأجنبى الى المستويات القريبة من أو التى تعبر عن تكلفته الحقيقية . ونظرا لأن أغلب السلع الزراعية ، وكذلك المدخلات الزراعية تقيم تكلفة المكون الأجنبى المرتبطة بها وفقا لأسعار صرف خاصة محددة من قبل الدولة ، وعند مستويات أقل من التكلفة الحقيقية للنقد الأجنبى ، ومن ثم فمن المتوقع أن يكون للتغيرات فى أسعار الصرف وفى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحليـــة آثارها على القطاع الزراعى ليس فقط من منظور تكلفة انتاج السلع الزراعية المختلفة أو مستـــوى الدخول الزراعية ، بل أيضا على توزيعات الدخول الزراعية ، واحتمالات تغيير الميزة النسبيـــة للمحاصيل والدورات الزراعية البديلة من منظور المنتج الزراعى ، وذلك فضلا عن الاحتمـــالات المتوقعة لهذه التغييرات على الاستهلاك من المحاصيل والسلع الزراعية ، كمحصلة نهائيـــة لأرتفاع تكلفة الانتاج المحلى منها وأسعارها بالسوق المحلية ، وكذلك لارتفاع تكلفة الواردات من السلع والمواد الغذائية أو التصديرية منها والمصاحبة لتغير سعر الصرف بالنسبة للصادرات والواردات الزراعيـــة .

وعليه فان الدراسة الحالية قد أستهدفت تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكاليف الانتاج الزراعى وفقا لأسعار الصرف المعبرة عن الفترة التى شملتها الدراسة ، ثم التعريف بأسعـــار الصرف المطبقة بالمعاملات التجارية المرتبطة بالمدخلات والمحاصيل الزراعية المختلفة خـــلال هذه الفترة ، واتجاهات التغيرات المستقبلية بها وآثارها المتوقعة على الجوانب المشار اليهـــا عاليه . وهنا يجدر الاشارة الى أن الدراسة الحالية قد أقتصرت على دراسة الجوانب المشـــار اليها بالنسبة للانتاج النباتى فقط دون غيره من الأنشطة الزراعية الأخرى أمام تعذر توافـــر البيانات والمعلومات اللازمة فى هذا الشأن .

ولقد تناول الفصل الأول من الدراسة التعريف بهيكل تكلفة الانتاج الزراعى النباتى ثم تقدير تكلفة المكون الاجنبى فى تكاليف المدخلات الزراعية واجمالى تكلفة الانتاج الزراعى على مستوى القطاع والمستوى المحصولى ، الى جانب تقدير تكلفة المكون الاجنبى فى الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى . أما الفصل الثانى من الدراسة فقد تناول التعريف بأسعار الصرف المطبقة فى المعاملات التجارية الخاصة بالمدخلات الزراعية والمحاصيل والسلع الزراعية خلال الفترة التى شملتها الدراسة ثم تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكاليف الأنتاج الزراعى ، وتقدير أثر التغير فى أسعار الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية على تكلفة الانتاج من المحاصيل الزراعية النباتية ، والدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج ، ثم تقدير الآثار المتوقعة لذلك على الدخول الزراعية من نشاط الانتاج النباتى ، وتوزيعاتها ، ثم على الميزة النسبية للمحاصيل والدورات الزراعية البديلة من منظور المنتج الزراعى ، كما تناول تقدير الآثار المتوقعة لذلك على أسعار المحاصيل الزراعية وأجور العمل البشرى فى الزراعة ، فضلا عن آثار تعديل سعر الصرف بالنسبة للصادرات والواردات من المحاصيل الزراعية . هذا على حين أختص الفصل الثالث من الدراسة بالتعريف باتجاهات الاستهلاك المحلى من السلع والمواد الغذائية عبر الفترة التاريخية الماضية ، ثم الاتجاهات المتوقعة للاستهلاك الغذائى مع تغير أسعار الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية ، وأرتفاع أسعار السلع الغذائية .

وأخيرا فقد تضمنت نتائج وتوصيات الدراسة أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة مع توصياتها بشأن السياسات الزراعية ، والمالية ، والاقتصادية بشأن التخفيف من الآثار الاجتماعية لسياسة تغير سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية على المستهلك المحلى خاصة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل .

ولقد شارك فى اعداد هذه الدراسة كل من الأستاذ الدكتور / محمد سمير مصطفى (الباحث الرئيسى للدراسة) ، والأستاذ الدكتور / عبد القادر دياب . المستشاران بالمعهد ، كما عاون فى تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة السيد / محمود علام عبد العزيز بالمركز القومى للبحوث .

الفصل الأول : " المكون الأجنبى فى تكلفة الانتاج الزراعى "

١ ـ تمهيـــد :

يتمثل المكون الأجنبى فى التكلفة الجارية للأنتاج الزراعى فى تكلفة الواردات من مستلزمات الانتاج الزراعى ، والتى يمكن أن تسمى بالمكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الانتاج الزراعى ، والذى يتمثل فى حالة الزراعة المصرية فى تكلفة الواردات من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية بالاضافة الى ما قد يستورد من بذور أو ثمار أو شتلات التقاوى اللازمة لانتاج بعض المحاصيل الزراعية ، وذلك فضلا عن قيمة القسط السنوى لاهلاك الآلات والمعدات الزراعية المستوردة من الخارج ، وتكلفة قطع الغيار المستوردة اللازمة لأعمال الصيانة السنوية لهذه الآلات والمعدات الزراعية .

وبالاضافة الى المكون الأجنبى المباشر هناك أيضا ما يمكن أن يسمى بالمكون الأجنبى غير المباشر الذى يتمثل فى تكلفة المكون الأجنبى فى الصناعات المحلية القائمة على أنتاج مستلزمات الانتاج الزراعى خاصة فى صناعة الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، وصناعة الآلات والمعدات الزراعية . وهنا يجدر الاشارة الى ما قد يثار حول ما يمكن أن يسمى بتكلفة المكون الأجنبى المستتر ، والذى يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لبعض مستلزمات الأنتاج الزراعى التى تصدر الى الخارج الى جانب استخدامها فى الزراعة والتى تتمثل أساسا فى حالة الزراعة المصرية فى الوقود والزيوت المستخدمة فى الزراعة . وفى هذا الشأن فانه لمن الجدير بالذكر أن تقديرات هذا المكون (الأجنبى المستتر) يخرج عن اطار الدراسة الحالية ، حيث مازالت السياسة السعرية للمواد البترولية تحدد أسعارها المحلية بمستويات تقل عن أسعارها العالمية لاعتبارات اقتصادية واجتماعية ، ومن ثم وفى اطار الهدف العام للدراسة الحالية والذى يسعى الى قياس أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة الانتاج الزراعى ، فان تقدير هذا المكون

الأخير لن يكون ذات مضمون فى هذا الشأن من ناحية ، فضلا عن أن تكلفة هذا المكون فى التكلفة الاجمالية للأنتاج الزراعى تعد ذات وزن نسبى صغير لايؤثر على النتائج المتوقعة اذا ما أفترض أخذ ذلك المكون فى الحسبان .

وعليه يمكن ايجاز هدف هذا الفصل من الدراسة فى تقدير قيمة المكون الأجنبى المباشر وغير المباشر فى تكلفة الانتاج الزراعى بعد التعريف بهيكل تكلفة الانتاج الزراعى على مستوى القطاع والمستوى المحصولى بغرض التعرف على الاهمية النسبية لمكونات التكلفة التى تشتمل على مكونات أجنبية فى اجمالى تكلفة الأنتاج الزراعية الى جانب التعريف بوزنها النسبى فى اجمالى قيمة الأنتاج والمنتج الزراعى .

٢ ـ هيكل تكلفة الانتاج الزراعى النباتى :ـ

تشير الاحصاءات الزراعية لتكاليف مستلزمات الانتاج الزراعى النباتى خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ الى أن تكلفة الأسمدة الكيماوية تأتى فى المرتبة الأولى بين مستلزمات الانتاج الأخرى من حيث وزنها النسبى فى اجمالى تكاليف مستلزمات الأنتاج الزراعى النباتى حيث تمثل ما نسبته ٣٨ر٥٪ منها خلال هذه الفترة ، كما يلاحظ أن تكلفة الأسمدة الآزوتية تمثل النسبة العالية فى اجمالى تكلفة الأسمدة على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (١) . وتأتى تكاليف التقاوى فى المرتبة الثانية بعد تكاليف الاسمدة الكيماوية حيث تمثل ما نسبته ٣٤ر٧٪ من اجمالى تكلفة مستلزمات الأنتاج الزراعى النباتى خلال نفس الفترة ، على حين تأتى تكاليف المبيدات الحشرية فى المرتبة الثالثة اذ تمثل ما نسبته ١٣ر٠٪ من اجمالى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى النباتى . ثم تأتى بعد ذلك تكاليف اهلاك وصيانة الآلات والمبيدات الزراعية ثم تكلفة الوقود والزيوت على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر .

هذا واذا كانت تقديرات القيمة الاجمالية للأنتاج النباتى على مستوى القطاع الزراعى تشير الى أنها بلغت نحو ٣ر٥٣٥٣ ، ٢ر٦٩٢٠ ، ٩ر٨٠٧٧ مليون جنيه خلال السنوات الثلاث على الترتيب وبمتوسط يبلغ نحو ٨ر٦٧٨٣ مليون جنيه سنويا خلال فترة الثلاث السنوات ، لكان معنى ذلك أن تكلفة مستلزمات الأنتاج لنشاط الأنتاج النباتى تمثل ما نسبته ٢ر٩٪ ، ٠ر٨٪ ، ٢ر٨٪ من القيمة الاجمالية للأنتاج من هذا النشاط خلال الثلاث سنوات على الترتيب ، وبمتوسط يبلغ نحو ٤ر٨٪ خلال هذه الفترة ، وهو ما قد يشير الى وجود تأثير معنوى لتغير أسعار الصرف على أرتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج، وأنخفاض الدخل الزراعى وما يترتب على ذلك من آثار على أسعار الحاصلات الزراعية ، خاصة وأن مستلزمات الأنتاج الزراعى التى تشتمل على المكون الأجنبى تمثل النسبة الغالبة فى اجمالى تكلفة مستلزمات الأنتاج ، وان كان الأمر فى النهاية يتوقف على حجم المكون الأجنبى فى تكلفة هذه المستلزمات ووزنه النسبى فى اجمالى تكلفة الأنتاج ، وفى القيمة الاجمالية للأنتاج الزراعى .

وبالنسبة لتكاليف الأنتاج على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة فمن الملاحظ وجود تباين كبير نسبيا فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة سواء من حيث الوزن النسبى لاجمالى تكلفة مستلزمات الانتاج فى القيمة الاجمالية لتكلفة انتاجها أو من حيث الوزن النسبى لتكلفة مستلزمات الأنتاج التى تشتمل على المكون الأجنبى ، حيث هناك من الحاصلات الزراعية التى تشكل تكلفة العمل البشرى النسبة الغالبة فى تكلفة انتاجها على حين تمثل تكلفة مستلزمات الأنتاج نسبة أقل (مثل حاصلات القطن ، والأذرة الرفيعة ، والفول السودانى ، والسمسم ، وقصب السكر) ، بينما هناك من الحاصلات الزراعية الأخرى التى تشكل تكلفة مستلزمات الانتاج النسبة الغالبة فى تكلفة انتاجها ، على حين تمثل تكلفة العمل البشرى نسبة أقل (القمح ، وفول الصويا ، الشعير ، الفول البلدى ، العدس ، والبطاطس ، والبطيخ) . كما أن هناك البعض الآخر من المحاصيل التى يتعادل بها الوزن النسبى لتكلفة العمل البشرى ، وتكلفة مستلزمات الانتاج فى تكلفة انتاجها على نحو

ما هو مبين بالجدول رقم (١) بالملحق . كذلك من الملاحظ أن تكلفة الأسمدة الكيماوية، وأجور الآلات والمعدات الزراعية (وهى من المكونات التى تشتمل على المكون الأجنبى) تأتى فى المراتب الأولى من حيث وزنها النسبى فى اجمالى تكلفة مستلزمات الأنتاج بالنسبة لأغلب الحاصلات الزراعية ، على حين ينخفض وزنها النسبى فى تكلفة انتاج البعض الآخر منهـــا .

ان وجود مثل هذا التباين الواضح فى هيكل تكلفة انتاج المحاصيل الزراعيـــة المختلفة مع تبايتها من حيث الوزن النسبى لعناصر التكلفة التى تشتمل على المكون الأجنبى ، لابد وأن يتبعه بالتالى تباينها من حيث درجة التأثر بتغير أسعار الصرف وانعكاساته علـى تكلفة انتاجها والعائد منها ومن ثم التباين فى أفضليتها وأولويات انتاجها من وجهة نظـر المنتج الزراعـــى .

٣ ـ تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الانتاج :ـ

سبق التنويه الى أن ما يمكن تسميته بتكلفة المكون الأجنبى المباشر فى حالة الزراعة المصرية يتمثل فى تكلفة الواردات من الأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية وفى القســـط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية المستوردة ، وهو ما تستهدف الدراســـة تقديره على النحو الوارد فيما يلـــى :ـ

(٣ ـ ١) المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الآلات والمعدات الزراعية :ـ

على الرغـــم من التصنيع المحلى للجرارات الزراعية وطلمبات المياه وغيرها من الآلات والمعدات الزراعية، الا أن الأنتاج المحلى منها مازال لايفـى باحتياجات الزراعة ، حيث مازال الاستيراد مـن العالم الخارجى هو المصدر الرئيسى لتدبير الجانب الأكبر من أحتياجات الزراعة مـــن الآلات والمعدات الزراعية ـ فعلى حين بلغ الأنتاج المحلى من الجرارات الزراعية خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ نحو ٣٤٢٦ جرار سنويا فى المتوسط ، الا أن الواردات منهـــا

جدول رقم (١) قيمة الانتاج السنوى النباتى ، وتكلفة مستلزمات الأنتاج النباتى خلال السنوات

١٩٨٤ ـ ١٩٨٦

البيـــــان	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		المتوســـط	
	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%
١ـ قيمة الانتاج النباتـى :ـ	٥٣٥٣٢٩٩		٦٩٢٠١٨٤		٨٠٧٧٩٣٣		٦٧٨٣٨٠٥	
٢ـ مستلزمات الانتاج النباتى :ـ								
١ ـ تقـــــاوى	١٤٨٤٩١	٣٠٫٢	٢٠٥٢٩١	٣٦٫٧	٢٣٨٢٨٧	٣٦٫١	١٩٧٣٥٦	٣٤٫٧
٢ ـ أسمدة كيماوية :								
ـ آزوتيـــة	١٨٦٠٣٤	٣٧٫٨	١٦٦٢٧٩	٢٩٫٩	٢٠٣٣٥٩	٣٠٫٨	١٨٥٢٢٤	٣٢٫٦
ـ فوسفاتيـــة	٢٩٥٧٩	٦٫٠	٣٠٢٨٢	٥٫٥	٣٤٠١٤	٥٫٢	٣١٢٩٢	٥٫٥
ـ بوتاسيـــة	٢١٨٠	٠٫٤	٢٦٨٧	٠٫٥	٢٧٠١	٠٫٤	٢٥٢٣	٠٫٤
جملـــــة	٢١٧٧٩٢	٤٤٫٣	١٩٩٢٤٨	٣٥٫٩	٢٤٠٠٧٤	٣٦٫٤	٢١٩٠٣٩	٣٨٫٥
٣ ـ مبيدات حشريـــة	٧١٦٩٥	١٤٫٦	٦٧٧١٠	١٢٫٢	٨٣٢٦٣	١٢٫٦	٧٤٢٢٣	١٣٫٠
٤ ـ وقود وزيوت ولحـــوم	٣٠٩٧١	٦٫٣	٣٣٩٦٩	٦٫١	٣٢٧١١	٥٫٠	٣٢٥٥٠	٥٫٧
٥ ـ اهلاك وصيانة آلا ت	٢٢٨٠٣	٤٫٦	٤٩٠٨٨	٨٫٨	٦٥٢٤٠	٩٫٩	٤٥٧١٠	٨٫٠
جملة المستلزمات	٤٩١٧٥٢	١٠٠٫٠	٥٥٥٣٠٦	١٠٠٫٠	٦٥٩٥٧٥	١٠٠٫٠	٥٦٨٨٧٨	١٠٠٫٠

المصدر :

وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

بلغت نحو ٧٤٧١ جرار سنويا فى المتوسط خلال نفس الفترة وهو مايشير الى أن الانتاج المحلى من الجرارات الزراعية يمثل نحو ٣٢٪ من جملة أعداد الجرارات الزراعية التى تم توفيرها للقطاع الزراعى خلال هذه الفترة ، على حين تمثل الأعداد المستوردة ما نسبته ٦٨٪ منها خلال نفس الفترة .

وعلى الرغم مما أستهدفته السياسة الزراعية فى السنوات القليلة الأخيرة من زيادة درجة الميكنة الزراعية لتشمل باقى العمليات الزراعية التى لم تتميكن بعد كعمليات الحصاد وتجهيز المحصول مما تبعه بالتالى تنوع الآلات والمعدات الزراعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، ومن ثم دخول نوعيات جديدة من الآلات والمعدات الزراعية فى قائمة الواردات المصرية ، الا أنه مازال الجرار الزراعى يمثل العنصر الأساسى فى الميكنة الزراعية بالزراعة المصرية حتى الوقت المعاصر ، كما أن الواردات منها كانت تمثل النسبة الغالبة فى الفترة الأجمالية للواردات من الآلات والمعدات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٥ . فعلى الرغم من زيادة قيمة الواردات المصرية من الآلات والمعدات الزراعية من نحو مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى ما يقرب من ١٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ ، وبمتوسط بلغ نحو ٣٠٨٤٩ر٠ مليون جنيه خلال هذه الفترة ، الا أن قيمة الواردات من الجرارات الزراعية قد أزدادت من نحو ٠٧٠٧ر٠ مليون جنيه خلال عام ١٩٧٥ الى حوالى ٩٢٫٦ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٥ وبمتوسط بلغ ٢٣٫٩٥٩ مليون جنيه سنويا خلال هذه الفترة(١) ، وهو مايشير بدوره الى أن قيمة الواردات من الجرارات الزراعية قد بلغت ما نسبته ٧١٫٧ ٪ من القيمة الاجمالية للواردات من الآلات والمعدات الزراعية خلال عام ١٩٧٥ ، كما أنها بلغت مانسبته ٦٩٫٦ ٪ منها خلال عام ١٩٨٥ ، وبنسبة بلغت نحو ٧٧٫٧٪ منها سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة .

---

(١) وزارة الزراعة ، السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى ج م ع ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

ويقوم على استيراد الآلات والمعدات الزراعية وتوزيعها بعض ممثلى الشركات العالمية المنتجة لها ، والوكلاء المعتمدين من القطاع العام والخاص والذين يحصلون على توكيلات من الشركات المنتجة لبيع منتجاتها فى السوق المحلى عن طريق الاستيراد ، الى جانب التجار الذين يعملون لحسابهم الخاص ، والتعاونيات ، والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . وتحدد القوانين المنظمة لاستيراد الآلات والمعدات الزراعية هامش الربح للتجار بما لايزيد عن ٣٠٪ من قيمة استيرادها (سيف) بالاضافة الى قيمة الرسوم والضرائب الجمركية . الا أنه وفى كثير من الأحيان قد ينخفض هامش الربح الفعلى الى أقل من ذلك ليصل الى نسبة تتراوح ما بين ٥ — ٨٪ من قيمة استيرادها وذلك فى حالة التقدم بالعروض فى المناقصات الحكومية ، وفى مناقصات القطاع العام والتى تشكل مشترياتها ما يقرب من ٤٠ — ٥٠٪ من الحجم الكلى لسوق الآلات الزراعية فى مصر[1] وذلك بسبب المنافسة الشديدة بين الوكلاء والتجار على الحصول على هذه العروض .

وعليه فانه فى ضوء هامش أرباح الوكلاء والتجار المستوردين والموزعين للآلات والمعدات الزراعية وتقديرات توزيع سوقها الداخلية فيما بين الحكومة والقطاع العام من ناحية ، والقطاع الخاص من ناحية أخرى يمكن تقدير متوسط هامش الأرباح على استيراد وتوزيع الآلات والمعدات الزراعية بما نسبته ٥ر٢١٪ من القيمة (سيف) فى المتوسط وذلك بافتراض أن نصيب القطاع الخاص فى سوق الآلات والمعدات الزراعية يبلغ ٦٠٪ ، على حين يبلغ نصيب الحكومة والقطاع العام نحو ٤٠٪ منها . ومع خضوع الواردات من الآلات والمعدات الزراعية لرسوم جمركية تقدر بواقع ٥٪ من قيمتها (سيف) ، فانه يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى فى قيمة الآلات والمعدات الزراعية المستوردة وكنسبة مئوية من قيمتها على مستوى الحائز الزراعى بحوالى ١ر٧٩٪ ، وذلك وفقا لما يلى :

---

(١) وزارة الزراعة ، السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى ج . م . ع ، مرجع سابق .

تكلفة الآلة أو المعدة الزراعية على باب المزرعة (ص) =

= القيمة (سيف) (م) + الرسوم الجمركية (٠ر٠٥م) + هامش الربح (٠ر٢١٥م)

∴ ص= م + ٠ر٠٥م + ٠ر٢١٥م = ١ر٢٦٥ م

∴القيمة سيف (م) = ١ر٧٩٪ من تكلفة الآلة أو المعدة الزراعية عند باب الحائز الزراعى ٠

وعليه فاذا كان تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى القسط السنوى لأهلاك وصيانه المعدات الزراعية على مستوى القطاع الزراعى يتطلب بالتالى تقدير نسبة تمثيل الآلات والمعدات الزراعية المستوردة فى اجمالى الأعداد المستخدمة منها فى الزراعة ، ومن ثم فان الدراسة الحالية تفترض تماثل هذه النسبة مع نسبة تمثيل أعداد الجرارات الزراعية المستوردة فى اجمالى الأعداد التى تم توفيرها منها لقطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٥ ، باعتبار أن الجرار الزراعى يمثل العنصر الأساسى فى ميكنة العمليات الزراعية فضلا عن أن قيمة الواردات منها تمثل النسبة الغالبة فى القيمة الأجمالية للواردات من الآلات والمعدات الزراعية ، وهو ما يعنى افتراض أن نسبة تمثيل الآلات والمعدات الزراعية المستوردة تمثل ما نسبته ٦٨٪ من جملة الأعداد المستخدمة منها فى الزراعة خلال الفترة المشار اليها ٠

وبناء على ماسبق يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى القسط السنوى لأهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية على مستوى القطاع الزراعى ككل بما نسبته ٧٩ر٥٣٪ منه (القسط السنوى للأهلاك × ٦٨٪ × ١ر٧٩٪) ٠

أما بالنسبة لتقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة ، فعلى الرغم من غياب الاحصاءات الزراعية الخاصة بتقدير قيمة القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات